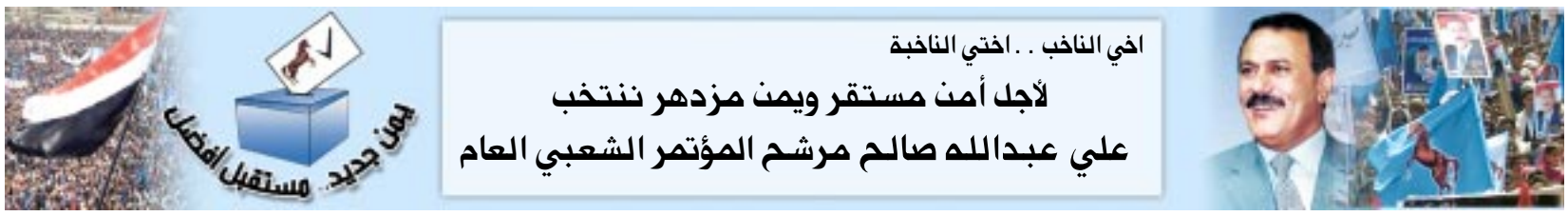

■ في الأصل ان الديمقراطية وُجدت كخيار سلمي بديل للعنف، وان الانتخابات وسيلة لضبط اختيار الجماهير، ومن قواعدها التسليم برأي الأغلبية وخيارها واحترام الأقلية لرأي الأغلبية والتسليم بها مقابل استمرار احترام رأي الأقلية غير الملزم للأغلبية برؤاها..

● وهذه المسلَّمات هي المقدمة الأولى لأي إجراءات انتخابية، والقبول بالمشاركة في أي انتخابات هي بالضرورة تسليم بالمبادئ الديمقراطية التي على أساسها تنبني أي إجراءات انتخابية ليصبح الرهان فقط على الاقناع البرامجي للجماهير وليس على مرجعيات أخرى.

● وفي تجربتنا الرئاسية تبرز مرجعيتان غير شرعيتين هما: مرجعية الدين ومرجعية العنف، فالأولى تنتفي بحكم تضمن المرجعية الدستورية لها ووجودها كقاسم مشترك وصفة لازمة لكل الأطراف المشاركة في العملية الديمقراطية، والثانية لاغية بحكم التخلي عنها والاحتكام إلى خيار الجماهير عبر صندوق الاقتراع.

● وبناء على ذلك، فإن الاستناد إلى أي من المرجعيتين يتعارض مع مبادئ الديمقراطية لأن الخيار الديمقراطي كل لايتجزأ فلا يمكن أن نؤمن ببعضه ونكفر ببعضه الآخر، والمنظومة الديمقراطية لاتستقيم إلاّ إذا تكاملت أجزاؤها، لأن الغاية النهائية هي صدق القياس لاختيار الجماهير، فإذا لم تقس بدقة اتجاهات وخيارات الجماهير فلا طائل منها.

● ولذلك فالممارسة والسلوك الديمقراطي جزء أصيل وجوهري من العملية وليس مجرد شكل، وأولئك الذين يهربون من الخطاب البرامجي إلى الخطاب الديني أو إلى العنف هم بتنصلون من قواعد الديمقراطية ويريدونها مجرد شاهد زور على وجودهم غير الديمقراطي وحضورهم الزائف وغير الشرعي في العملية الديمقراطية.

● فما بالنا بمن ينتهكون قواعد اللعبة كلها ويتجاوزون التشريعات والقوانين المنظمة والتي تستند إلى الأصول التشريعية للبلاد وإلى توافق القوى السياسية وإلى التنظيم المؤسسي الذي هم جزء منه ومشارك فيه؟

● إن على هؤلاء ان يراجعوا أنفسهم ويستبعدوا من عقلهم الباطن اتخاذ الديمقراطية مطية للانقلاب عليها أو على الأسس التي أوجدتها، وعليهم ألا يعتبروا أنفسهم أذكياء يوظفون الخيار السلمي كسلم يحملهم إلى الخيار الانقلابي، لأن الآخرين يتمتعون بوعي حريص على الحفاظ على التأسيس الديمقراطي كخيار وطني يناى بالبلاد عن دورات ودوامات العنف السياسي والأيديولوجي.

● وأحسب انتهاك قوانين الممارسة حتى في صورها البسيطة هو خروج على الديمقراطية وتزييف لإرادة الجماهير وتضليلهم، والمشكلة ان القوى السياسية ذات المرجع الديني لم تغير من تعاطيها الشكلي مع الديمقراطية منذ أكثر من ٦٠ عاماً من التجارب في الساحة العربية، وما تزال ترى في الديمقراطية مجرد مطية وسلماً تحملهم إلى هرم السلطة ليكون أول مايتقضون عليه هو الديمقراطية نفسها.. وهذه أزمة تفكير ستظل ملازمة لتفكيرهم حتى نرى على الأرض مايخالف ذلك.

● وهكذا يبدو العنف الظاهر أو الباطن في النية أو في الممارسة معولاً يهدم البناء الذي يقف عليه الجميع القوي والضعيف على حد سواء، ومن نافلة القول التأكيد على أن المعارضة أحوج ما تكون إلى السلوك المنضبط وإلى التعاطي المبدئي مع الديمقراطية وإرساء قواعد راسخة للتجربة.

الانتخابات الرئاسية وخيار الديمقراطية

■ أحمد النعمي

تشكل الانتخابات المحلية والرئاسية المتزامنة معها حدثاً سياسياً مهماً في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، بجانب كون هذه الاحداث والاعراس الديمقراطية تبدو نقلة نوعية في تطور النظام السياسي الديمقراطي الوحدوي الذي ظهر الى النور عقب اندماج الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الاشتراكية في دولة واحدة سميت الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ٩٠م، وهي الجمهورية التي قامت على أساس تفعيل جوانب النشاط السياسي والديمقراطي والتعددية السياسية باعتبارها الثوابت المتفق عليها بين اطياف النظام السياسي لدولة الجمهورية اليمنية.

كانت أول انتخابات رئاسية تشهدها دولة الوحدة اليمنية قد اقيمت في الثالث والعشرين من سبتمبر ٩٩م، بين مرشح المؤتمر الشعبي العام علي عبدالله صالح، والمرشح المستقل نجيب قحطان الشعبي، ولم تتقدم احزاب المعارضة حينها والتي شكلت ما اسمي بمجلس التنسيق الاعلى بمرشح منافس وفشلت في الاتفاق على الشخصية المناسبة لخوض غمار الانتخابات نظراً لانعدام الثقة بينها وتخوف الجميع من الجميع.

فكان ان قاطعت الانتخابات الرئاسية بغرض افشالها واحرام شخص الرئيس علي عبدالله صالح، بالرغم من ذلك فقد فشلت التكهنات التي قطعت بحدوث فوضى عارمة يتبعها عزوف المواطنين عن الادلاء باصواتهم الأمر الذي سيسقط الحكومة والدولة لحساب المعارضة، فمن بين خمسة ملايين وسبعمائة الف مواطن يحق لهم الادلاء باصواتهم في الانتخابات تقدم أكثر من ثلاثة مليون وخمسمائة وسبعة وسبعون مواطناً بالادلاء باصواتهم في تلك الانتخابات وبما نسبته ٥٨٪.. وفي تلك الانتخابات تمكن مرشح المؤتمر ورئيسه علي عبدالله صالح من الفوز بمقعد الرئاسة بنسبة كبيرة وصلت الى ٩٦٪ بينما حصل منافسه على نسبة قدرت بـ٤٪ وقد صرح المرشح المستقل نجيب الشعبي عقب الاعلان عن نتائج الانتخابات أن غرضه من الترشيح لم يكن السعي نحو الفوز بكرسي الرئاسة، فذلك شبه مستحيل على الاقل في تلك المرحلة، وانما كان غرضه كسر حاجز الخوف من جهة ومن جهة ثانية تعزيز الجانب الديمقراطي في العملية السياسية.

كانت قد سبقت الانتخابات الرئاسية لعام ٩٩م، انتخابات المجالس النيابية لدورتين متتاليتين ٩٣ و٩٧م، وفي الدورتين البرلمانيتين كذلك استطاع المؤتمر الشعبي العام الحصول على الأغلبية المطلوبة التي مكنته من ادارة قضايا الدولة على النحو الذي يحقق امالي الاغلبية الشعبية التي ينتمي اليها اعضاء المؤتمر الشعبي العام بجانب تحقيق قضايا الامن والاستقرار والقضاء على الفساد وتحقيق الرخاء الاجتماعي الذي وعد الحزب امته بتحقيقها.

والشاهد انه بعد مضي عام على الانتخابات الرئاسية لعام ٩٩م، تقدم الرئيس علي عبدالله صالح الى مجلس النواب بمسودة تعديل بعض مواد الدستور وذلك بتمديد فترة رئاسة الجمهورية من خمس الى سبع سنوات، ورغم الخلاف حول هذا التعديل من عدمه، خاصة بعد طلب بعض اعضاء المجلس من المعارضة سحب المقترح واعتباره كانه لم يكن، فقد تمكن الرئيس واعضاء حزبه في البرلمان، وبعض من مؤيديه المعارضين وتحديداً حزب الاصلاح من تمرير مشروع القرار ومناقشته واقراره، وفي جميع الاحوال فقد ثبت بطلان التصورات التي راَت ان بإمكان المعارضة تعطيل مشروع تعديل الدستور، أو الحد من رغبة الحزب فرض مشروع برنامجه الخاص بالاصلاح السياسي والاقتصادي، وهكذا نجح الرئيس في اجراء بعض التعديلات على مشروع الدستور.

غير ان بعض المحللين يرون ان تلك التعديلات الدستورية ما كان لها ان تمر مرور الكرام لولا اقتسام كعكة التمديد بين الرئيس واعضاء مجلس النواب، فقد حصل كل منهما على تمديد لمدة عامين اضافيين، بحيث ارتفعت فترة بقاء الرئيس المنتخب الى سبع سنوات.

الى جانب ذلك فقد شملت التعديلات الدستورية بعض اختصاصات مجلس النواب والاعلان عن قيام مجلس الشورى عدد اعضائه «١١١» يعينهم رئيس الجمهورية على أن يتقاسم بعض الاختصاصات مع مجلس النواب، وبالرغم من اللغط والجدل الذي دار بشأن تقاسم الاختصاصات بين مجلسي النواب والشورى كون الاول منتخب والآخر معين، إلاّ أن الاختلاف بشأن هذه المسائل تم التوصل الى حل وسط بشأنه.

وسواءً تمكن المؤتمر الشعبي العام او اخفق في تنفيذ بعض او جزء من الوعود التي اخذها على عاتقه فإن الانتخابات الحالية سوف تكون حاسمة في تاريخ النخبة السياسية اليمنية التي تخوض غمار الانتخابات بكافة اطيافها السياسية، المؤتمر الشعبي العام الذي تمكن بعد فترة مناقشات ساخنة وخروج ما يربو على المليون متظاهر من اقناع الرئيس على العدول عن قرار اعتزال الحياة السياسية والعودة من جديد الى حلبة الصراع الرئاسي، وبين المعارضة التي شكلت جبهة قوية وقررت خوض غمار الانتخابات التي رفضها البعض في الانتخابات الرئاسية السابقة، بل وتحالفت بعض احزاب المعارضة مع حزب المؤتمر الشعبي العام في تلك الفترة. ونخص بالذكر حزب الاصلاح الذي تحالف على حد قول رئيس دائرته السياسية تجنباً للانقسامات التي قد يتعرض لها الوطن خوفاً من تكرار تجربة الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر.وحول الانتخابات الرئاسية الحالية تمكنت احزاب المعارضة بالكاد من الاعلان عن مرشحها بعد فترة مناقشات ساخنة كادت تنتهي بالفشل على نحو ما انتهت اليه الانتخابات الرئاسية السابقة، غير ان الالتفاف جاء متاخراً والشخصية كانت مفاجأة.

وبجانب علي عبدالله صالح وبن شملان، فقد دخل الى حلبة الصراع الرئاسي ثلاث شخصيات اخرى لا تشكل ثقلاً سياسياً بالمطلق، ولكنها يمكن ان تضيف زخماً سياسياً وديمقراطياً، يمكن ان يضيف الى الرصيد الديمقراطي في اليمن الكثير من الاجداد.

والمتامل في مجمل الخطابات السياسية التي جاءت على لسان الرئيس علي عبدالله صالح عقب الاعلان عن ترشيحه للرئاسة مكرهاً من قبل حزبه يدرك تماماً انه عازم على تنفيذ مخططه الاصلاحي الهادف الى القضاء على الفساد، والشروع الجدي في تنفيذ مجموعة من الحزم والاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن ككل، وهي مسائل وقضايا تم الاتفاق بشأنها مع اعضاء حزبه، واتصور ان على المستفيدين والمفسدين والمتحذلقين ان يشرعوا في استيعاب المرحلة الفاصلة في تاريخ هذه الامة، وان عجلة التغيير قد بدأت، وان علي عبدالله صالح لن يرحم أحداً يمكن ان يتسلق على ظهره او يفسد على حساب تاريخه السياسي والنضالي، وان عجلة التغيير التي اشرنا اليها على حد قول الرئيس قد بدأت وان أحداً مهما كان لن يستطيع ان يوقفها او يعود بها الى الوراء.

بالرغم من ذلك ازعم ان الكثيرين ممن يحق لهم الانتخاب لن يذهبوا الى صناديق الاقتراع ظناً منهم أن هذه الانتخابات وغيرها لا فائدة ترجى منها كونها لن تغير من الامر شيئاً ولسوف يفوز الرئيس علي عبدالله صالح رغم انف الجميع.

والبعض منهم سوف يذهب الى صناديق الاقتراع ولكنهم سوف يتركون البطاقات كما هي بغرض تسجيل موقف سلبي تجاه الانتخابات عامة، وبعض ممن يحق لهم الانتخاب سوف تتشتت اصواتهم بين المرشحين الاربعة، والكثيرون سوف يدلون باصواتهم تجاه مرشح المؤتمر الشعبي العام، أو مرشح احزاب اللقاء المشترك، وفي رأيي ليس هناك بد من القول ان الكرة في ملعب الجماهير العريضة من ابناء هذه الامة وعلى الجميع دون استثناء المشاركة الفاعلة والايجابية في عملية الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية المقرر عقدها يومنا هذا.. خاصة وان الانتخابات السابقة اثبتت ان الخاسر الاكبر من هذه العملية هو المواطن الكسول الذي يفاجأ ان السياسات الداخلية والخارجية التي تتخذها الحكومة لا تنسجم مع رؤيته وتطلعاته التي عجز عن التعبير عنها من خلال صندوق الاقتراع.

والخلاصة انه خلال ما يقرب من عقد ونيف ٩٠-٢٠٠٦م، على عمر التجربة اليمنية في الديمقراطية والتعددية السياسية والتي يرجع الفضل في نشأتها الى العقد الذي بموجبه قامت دولة الوحدة فإنه يمكن القول ان هناك مؤشراً ايجابياً يفضي الى تصاعد نسب المشاركة السياسية لثلاث تجارب برلمانية انتخابية فضلاً عن تجربة رئاسية.. واخرى رئاسية ومحلية على الابواب.

كل تلك النماذج وغيرها يمكن ان يضع اليمن في مصاف الدول الديمقراطية التي تسعى لتعزيز وتطوير تجربتها الديمقراطية وبما يعزز من رصيد التجربة اليمنية في المشاركة السياسية على الصعيدين التشريعي وواقع الممارسة العملية في حال مقارنتها بتجارب البلاد العربية او تجارب بلدان الديمقراطيات الناشئة.

وفي حال جرت الانتخابات في جو هادئ وديمقراطي يشرف على نزاهته وسير اجراءاته منظمات المجتمع المدني ومجموعة من المنظمات والمعاهد الدولية المؤهلة فإن التحليل الامبريقي يشير الى أن علي عبدالله صالح، سوف يحصد ما نسبته ٦٥-٧٠٪ من الاصوات بينما سيحصل منافسه بن شملان على ما نسبته ١٥٪-٢٠٪ ولسوف تتوزع النسب الباقية على بقية المنافسين الثلاثة، والحديث متصل بعد الانتخابات.

* جامعة الحديدة

اليوم يحق لنا الانتخاب للمستقبل الأفضل

■ اليوم تتوجه الملايين من أبناء شعبنا وعلى مستوى مختلف اطرهم الجغرافية الى مراكز الاقتراع في أروع صور الممارسة الديمقراطية.

● اليوم يحق لشعبنا اليمني العظيم ان يفخر بإنجازه الديمقراطي وان يمارس حقه الانتخابي في اجواء آمنة وضمانات فاعلة.

● اليوم بكل معاني الوفاء والعرفان يجسد شعبنا لوحة الوفاء لقائد مسيرته وباني مجده الجديد علي عبدالله صالح صانع التحول الديمقراطي في وطن الـ ٢٢ من مايو..واليوم يدرك كل يمني عظمة مسئوليته الوطنية وعظمة واجبه نحو وطنه والانتصار لآماله وتطلعاته.

● اليوم بالنسبة لشعبنا نقطة تحول مهمة نحو المستقبل الأفضل الذي ينشد الوصول اليه في ظل حكمة ورعاية قائده التاريخي الذي ناضل من أجل هذا الحق الانتخابي وهيأ له كل الضمانات الكفيلة بجعل ممارسته تتم على درجة عالية من الشفافية والتعبير الصادق عن ارادة الناخبين.

● اليوم يقول شعبنا نعم لـ علي عبدالله صالح ويكون قد هيَّأ الأرضية القوية والصلبة التي يتمكن من خلالها الانطلاق الى آفاق مستقبلية رحبة أفضل. الذي كان لقائده والساهر على مصالحه والمنتصر لتطلعاته اذ حرص على تقديم برنامجه الانتخابي للمرحلة القادمة، وجعل من أهداف ومضامين برنامجه ملفات مهمة للمستقبل اليمني على مستوى مختلف الجوانب والاصعدة من خلال تشخيص دقيق للحاضر وتحديد أدق لمتطلبات المستقبل المشرق.

يحيى علي نوري

● اليوم اليمانيون يؤكدون للعالم اجمع قدرتهم على ربط حاضرهم بماضيهم التليد ليواصلوا باقتدار حراكهم الحضاري ويتعاطوا مع قائدهم حول العديد من القضايا التي تمثل مداميك قوية للمستقبل اليوم كل اليمنيين سيعلنون بإرادتهم الحرة انتصارهم للمستقبل.

– الأفضل من خلال ممارسة ديمقراطية حية.. يؤكدون انهم مع قائد مسيرتهم سيواصلون تعزيز دور المؤسسات وبرفعون من وتيرة أداء ادارتهم الاقتصادية القائمة على أسس علمية حديثة نحو تحسين مستواهم المعيشي ويعملون الى جانب قائدهم بخطوات متسارعة من أجل الحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.. كما يعلنون استعدادهم الكامل وبلا حدود للقيام بدور فاعل في القضاء على الفساد باعتبار ذلك خيارهم الثابت ومسارهم الذي لا يتوقف كما أكد لهم قائدهم بذلك وبكل صراحة ووضوح متناهيين.

● اليوم اليمانيون يهيئون من خلال انتصارهم لبرنامج علي عبدالله صالح لبيئة استثمارية جاذبة تحقق لهم المزيد من الانتعاش الاقتصادي وتقضي تماماً على مكامن الضعف والوهن، كما يبنون مع قائدهم ارضية قوية وصلبة يتمكن من خلالها ابناء اليمن من تحقيق بناء معرفي وتعليم نوعي وتغطية صحية افضل وجودة ارفع للخدمة الصحية.

● اليوم اليمانيون بالتفافهم حول قائدهم وباني مجدهم الجديد يؤمنون لأطفالهم وشبابهم حياة سعيدة قادرة على المشاركة الفاعلة في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اليوم المرأة اليمنية تنتصر لخياراتها وتؤكد وقوفها الى جانب مرشح الوطن علي عبدالله صالح من أجل تحقيق مشاركة أوسع لها وتمكينها من المشاركة الفاعلة في كافة الميادين جنباً الى جنب مع اخيها الرجل.

● اليوم المغتربون ينظرون من أماكن اغترابهم بنظرات اعزاز وإجلال للحدث الديمقراطي العظيم الذي يعيشه شعبهم ويتطلعون بآمال كبيرة من خلال اهتمام ورئاسة القائد واصطفاف الشعب حوله الى مد المزيد من جسور الاتصال والتواصل.

● اليوم ابناء العربية السعيدة ابناء الحضارة التي مازالت اصداؤها تدوي حتى الساعة، وبانتصارهم لبرنامج الرئيس الواعد بالمستقبل الافضل سيحافظون على قيمهم المجتمعية والدينية وسيواصلون حراكهم باتجاه تنمية مقوماتهم الثقافية الوطنية.

● اليوم كل يمني حر في وطن ديمقراطي مستقر تتعزز فيه قدرات وامكانات ابنائهم في كافة الجوانب والاصعدة.

● اليوم اليمانيون يؤكدون بوقفتهم الوطنية مع قائدهم انتصارهم لتطلعاته وآماله الهادفة الى إحداث مزيد من التعاون والشراكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

● اليوم محطة جديدة لليمنيين تتعزز خلالها ادوارهم القومية والاقليمية والمكانة الدولية لوطنهم.

المؤتمر الشعبي العام صمام أمان المستقبل

■ تتواصل مسيرتنا التنموية والديمقراطية محققة النجاح الكبير والمذهل، يتجسد هذا النجاح بالتفاف الجماهير اليمنية حول المؤتمر وحول تجاربه الرائدة والفريدة التي تنتقل بشعبنا اليمني من نجاح الى نجاح تاركة انعكاساتها الايجابية على مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ويتعاظم الانجاز تلو الانجاز والنجاح تلو النجاح بفضل القيادة الفذة لقائد المسيرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

ها هو المؤتمر الشعبي العام قد أكد صفة الاستمرارية، لتعميق التجربة الديمقراطية والسياسية في اطاره العملي، حيث اثبت شعبنا اليمني الابي على مدى مسيرة المؤتمر أنه لن يكون حزباً طبقياً او فئوياً توجهه وتسيره فئة متميزة عن الشعب بل هو اطار سياسي وتجمع شعبي لكل ابناء شعبنا اليمني اضافة الى ما مثله المؤتمر من توسيع عضويته والتي كانت نقلة نوعية للمؤتمر في الممارسة الديمقراطية وتحقيق الطموحات التي ساهم المؤتمر الشعبي العام في تحقيقها والدفع بمسيرة التنمية والديمقراطية الى الأمام والتي جسدها وتوَجها الدليل العملي الوطني المتمثل بالميثاق الوطني المنبثق من الرؤية لأهداف الثورة اليمنية ومن التحليل السليم للواقع ليؤلف اطاراً لحركة الجماهير السياسية وليؤكد على ان الحرية هي المحور الاساسي لمختلف جوانب فلسفة ديمقراطيتها الرائدة.

واذا كان الرئيس علي عبدالله صالح قد استعرض خلال المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام فإنه قد أكد على ان المؤتمر الشعبي العام هو التنظيم الرائد الذي قاد البلاد الى الامام والى التطور والتنمية والرقي والامن والاستقرار، واضاف ان المؤتمر تنظيم رائد وهو ليس مرتبطاً بشخصه ولكن انضوت في اطاره كل القوى الشريفة والنظيفة والمخلصة.

وباي حال يؤكد في الوقت ذاته على أن محاربة الفساد تبدأ بمحاربة اولئك الذين يرفعون شعار محاربة الفساد، وهم فاسدون سواءً أكانوا من أحزاب المعارضة او داخل المؤتمر.

وقال ايضاً ان المؤتمر قاد الوطن وجنبه تلاطم الامواج وعواصف التحديات وكانت البلاد على حافة الانهيار خاصة بعد حرب صيف ٩٤م، بعد فتنة الانفصال.

مجدداً تأكيده ان المؤتمر سوف يواصل مشواره الى الامام في اطار المتغيرات المحلية والاقليمية والعربية والدولية وكل ما هو جديد واعضاء المؤتمر يواكبون ذلك بحماسة ومسئولية واصرار.. فالثقافة المؤتمرية تتطور يوماً بعد يوم ومنذ ٢٣ عاماً والى اليوم وهذه الثقافة المؤتمرية والوعي السياسي داخل المؤتمر يتطور.. ونوه أن المؤتمر عبر نضاله الطويل كان شعاره الاصلاح، ولم يرفع شعار التآمر، وكلما حدثت اية مخالفة من اي عضو حاسبته واعفته من مركزه، ولكنها لم تقطع رأسه هذا هو اسلوب المؤتمر لم يتآمر على أحد بل اكتسب الديمومة وثقة الشعب.

سطان قطران

خرافات المعارضة

■ حمزة لجبيحي

■ إن الحديث عن المعارضة في اليمن حديث ذو شجون وواسع ولامجال لذكره كاملاً هنا وإنما نحاول استعراض جزء يسير من سلبيات المعارضة في بلادنا.. والتي لايوجد لديها أي نشاط يخدم الوطن سوى ممارسة المعارضة لمجرد المعارضة فقط!! دون تقديم أي حلول تخدم مصلحة الوطن.

المعارضة في حد ذاتها ليست ممنوعة بل اننا نتمتع بمجال واسع في بلادنا لممارسة حرية الرأي والتعبير وإقامة التجمعات ومنظمات المجتمع المدني بشتى أنواعها وفي إطار الأنظمة والقوانين وبما لايمس بسيادة الوطن وأمنه واستقراره..فالمعارضة ليست تفرقاً.. وإنما تكتلات مختلفة بالأداء والتوجهات وموحدة الهدف وهو مصلحة الوطن- أو بالأحرى هكذا يجب- فكل تكتل له مبدأ ثابت- هذا إن وجدت الأحزاب ذات المبادئ الثابتة خصوصاً في بلادنا..

– الذي أريد قوله عن سلبيات المعارضة في بلادنا.. أن الذين يتسببون في تشويه الحزب المعارض هم أنفسهم الأعضاء المنتمون للحزب.. فعلى سبيل المثال شخص يعمل بتنظيم حزبي فيدعوا الناس للانضمام لحزب (وهذا من حقه طبعاً..) ولكن الذي يثير العجب انه في حالة ان بعض الناس لايقتنعون بالانضمام إلى هذا الحزب يقوم ذلك المنظم على سرد مميزات حزبه وأعضائه بعضها صحيحة وجزء كبير منها لاوجود لها بالواقع.. والأخطر من ذلك هو القيام بالمتاجرة باسم أغلى مبدأ لدى الوطن وهو الدين!! وذلك من خلال أقوال هذا العامل التنظيمي حيث يعمل على تحويل العقيدة والدين كلها داخل هذا الحزب.

وان المنتمين لهذا الحزب أناس مخلصون ومتمسكون بالدين ومهذبون وصالحون كلهم ولايستثنى منهم أحداً، وكان العقيدة الإسلامية العالمية السمحة لم تنزل إلاّ على ذلك التنظيم السياسي.. ولم يؤمن بها إلا من كان منتمياً لهذا الحزب (والعياذ بالله..!!) حتى منابر الدعوة في المساجد يتم استغلالها لغرض التنظير والدعايات الانتخابية والتحريض ضد الدولة وزرع النعرات والفتن الطائفية وغيرها بين أبناء الوطن الواحد.

وهذا يؤدي إلى زرع الكراهية والبغض لدى الناس تجاه ذلك الحزب.. إذاً لابد للمعارضة في بلادنا أخذ مجموعة من الدورات التدريبية المتخصصة لتعليم سياسة جذب الأفراد والتنظير لأحزابهم بالأسلوب الجذاب وليس الكذاب..!!

ومن السلبيات التي تتصف بها المعارضة في بلادنا هو أن بعض أحزاب المعارضة غير متمسكة بمبادئها!! كان يدعي حزب أنه متمسك بالقومية العربية والإخلاص للوطن وأنه يسير على نهج شخص هو رائد القومية العربية ويخطو خطاه.. ويدعي التمسك بالمبادئ الثابتة.. متناسياً ان هذا المفهوم قد أكل عليه الدهر وشرب، فمثل هذه الأحزاب كاذبة بمبادئها بدليل أن الحزب الذي يحمل المبدأ المذكور آنفاً قد انقسم إلى أكثر من ثلاثة أحزاب! فهذا دليل خذلان مبادئه بنفسه!.

● المراد قوله باختصار بأن المعارضة في بلادنا ليست على أساس متين، فهي مفتقدة للإدارة السليمة ولسلامة التعامل مع الآخر.

– ألا يعلم أولئك بأن العقيدة والدين ليستا خاصتين لحزب معين؟! فالإسلام دين عالمي أنزل على كل بقاع الأرض.

– ألا يعلم أولئك بانه لايليق تشتيت فكر توحيد أمة بكاملها إلى ثلاثة أحزاب؟!

لماذا هذه الخرافات الزائفة على شعبنا؟! أليس بالأحرى على المعارضة في بلادنا الاستغلال الأمثل للمجال الديمقراطي الواسع المتاح لهم بالشكل السليم والذي كفله لهم الدستور والقانون في ظل مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والذي أرسى دعائمه مؤسس الدولة اليمنية الحديثة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- فندعو المعارضة في بلادنا إلى التوقف عن تلك الألاعيب واللعب بمشاعر المواطن.

أرجوا أن لا أكون قد أزعجت من شعروا بانهم معنيون بهذه الأقاويل وأبرزها تخصيص العقيدة وتشتيت الفكر الواحد.

هتافات المجد

أحمد ناصر قحطان لاحداً

■ لا أروع ولا أجمل ولا أبلغ مما يشاهده العالم اليوم في هذه البقعة من الأرض والتي استطاعت بحكمة وحنكة ورؤية قائدها المخلص لها والوفي لشعبنا ان تمارس حقها ونهجها.. مشاهد يرسمها الجمهور الكبير وهو يتجه الى الميادين المخصصة لمهرجانات مرشحي الانتخابات الرئاسية ضارباً عرض الحائط بكل الاستخفافات التي يطلقها المأزومون بأن الشعب مازال يجهل أبجديات مصلحته.

من منا لم يقشعر بدنه وهو يشاهد الجماهير الغفيرة والحشود المهولة سواءً في المكلا أو تعز أو إب أو.. الخ، وهي تتزاحم بالاصوات والاقدام ملوحة للمجد والقائد وهاتفة بالمستقبل الأفضل: «نعم لمرشح الشعب نعم لـ علي عبدالله صالح» تاركة وراءها كل الترهات، فهي لا تشتري المستقبل بالوهم ولا تبيع الغد للحقد.

صحيح ان الشعب اليمني شعب الموقف والمواقف.. فمهما ساير الآخر حسب العقل إلاّ انه لا يرتضي ولا يراهن بالمزايدة من أجل مستقبله.. لذا تجده دائماً يقف ويلتف حول قيادته السياسية ممثلة بمرشح المؤتمر الشعبي العام الأخ علي عبدالله صالح.

«ما لنا غير علي» دوي الحناجر وهتافات المجد قالتها الجماهير وهي مؤمنة بأنها تهتف من أجل الاجيال والامن والاستقرار.

ومهما روج الحاقدون وحاولوا الاصطياد في الماء العكر تجد الشعب وان بدا مصغياً لهم إلاّ انه آلف وأدمن تلقين الحقد والحاقدين دروساً قاسية..

وواهم من ظن أنه سيراهن بالشعب اليمني ضد قائده الملهم علي عبدالله صالح.. هذا الرجل الذي جاء من أوساط الشعب ولامس همومه وعبر وعمل وبذل من أجله وآمنه واستقراره.. وأعمى البصر والبصيرة من توهم أن الشعب سيقف ضد مصلحته وتنميته وضمان مستقبله.. وهيهات.. هيهات أن تحقق لهم أمنية ويصدق لهم حلم ما داموا يسعون الى ما لا تحمد عقباه.. ما دام هناك قائد وشعب صادقان.